تصدير الحال بعلم الاستقبال لما بينهما من التنافي بحسب الظاهر واعتبار
اللفظ قال الغنري وقد يوجه بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم
فيجب التجريد هناك عن صرف الاستقبال وفيما عداه طرد للباب اهـ وقوله
ع ف بما او بلا قال ابو حيان القياس كون ان بمنزلة ما النافية وصرح
ابن هشام في التوضيح بامتناع الواو في المضارع المنفي بلا وما اهـ سم
فالامران جائزان اي على السوا و بعضهم رجح الترك اهـ ع ف   بالتخفيف
والمعنى فاستقيما غير متبعين   دون النهي لثبوت النون قال ابو
البقا في القراة بالتخفيف وجهات احدها انه نهي ايضا وحذفت النون الاولى
من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت حذفت متحركة فاحتيج
الى تحريك الساكنة بحذف الساكنة اقل تغييرا الثاني ان الفعل معرب مرفوع
وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كقوله تعالى لا تعبدون الا الله
والثاني ان يكون في موضع الحال هذا ويجوز ان تشبعات لحقته نون
التوكيد الخفيفة وكسرت لالتقا الساكنين على ما ذهب له يونس ويكون
انشا ويصح العطف فالاية مثال لا شاهد اهـ كذا في الغنري   فلا يصح
عطفه اي لعدم صحة عطف الخبر على الانشا   قراة العامة اي عامة القرا
اي جميعهم اي ما عدا ابن ذكوان   فانه نهي موكد ولا يجوز ان يكون نفيا
ونون الرفع حذفت لتوالي الامثال لان المنفي لا يوكد   اي شي ثبت
لنا فكان ما نفا لنا من الايمان ع ف   فالفعل المنفي حال والعامل في الحال
هو العامل في لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور اهـ ع ف وهو
معمول محله للعامل في الحال فهو على القاعدة من ان العامل في الحال هو
العامل في صاحبها   لدلالته على المقارنة اي فكان فيه طرف من
مشابهة المفرد فجاز الترك وقوله دون الحصول اي فكان فيه طرف من
عدمها فجاز الاتيان فان نظر الى المشابهة سقطت الحاجة الى مزيد
الربط فسقطت الواو وان نظر الى عدمها جات الحاجة فجات الواو وهذا
هو المنظور اليه فيما ياتي من التفصيل ولما تكافات الجهتان جاز الامران
على ان الذي ينبغي على هذا ان لا تخيير بل يرتكب احد الوجهين باعتبار
النظر ولكن لم يراع ذلك لان القصد تقليل ما وجد بما ينضبط به

الموجب

الموجب للايجاد اهـ ع ق   لكونه مضارعا انظر لم جعل السبب هنا في
المقارنة كونه مضارعا وفيما ياتي في الماضي استمرار النفي مع ان الفعل في الموضعين
منفي ومع ان المقارن في الحقيقة النفي لا الفعل في الموضعين اهـ سم قال يس
ويمكن ان يجاب عنه بان لم ولما لما كانا كالجزء من الفعل وقلبا معناه كان المجموع
كانه صيغة ماض اهـ   انما يدل مطابقة وان كان نفي الشي يدل التزاما
على حصول ضده لان المعتبر في التحليل المطابقة التي هي الاصل اهـ ع ق
وكذا اي جواز الامرين في المضارع المنفي   ماضيا لفظا يشمل المثبت
كضرب والمنفي نحو ما ضرب اهـ سم ويشمل نحو ليس اهـ يس   اني يكون لي
غلام اي يوجد والسوال ليس على وجه الشك في المقدور بل سوال فرح
وتعجب اهـ ع ق   وقد بلغني الكبر فالحال بلوغ الكبر وقد يحصل وقد لا يحصل
وان كان بعد حصوله لازما فصح كونه منتقلا وقال حسن چلبي البلوغ
المذكور لما يتحقق بعد فيحتمل   حصرت صدورهم اي ضاقت عن قتالكم
مع قومهم او قتال قومهم معكم اهـ ع ق   المنفي بلم او لما واما المنفي
بغيرهما فان كان ذلك النافي يخلص المضارع للاستقبال كلن لم تقع
الجملة حالا وان كان ما او لا فيجوز الامران كما تقدم وعند ابن هشام يجب
ترك الواو اهـ يس   على مثال اي مما يستشهد به اهـ ع ق فلا يقال المثال
لا يشترط صحته وكتب ايضا ما نصه وقد استشهد له بقوله فقالت له العينان
سمعا وطاعة وحدرتا كالدر لما يثقب اهـ ع ق اي دموعا كالدر قبل ثقبه
ولم يمسسني بشر فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف
عد من الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف
قولك زيد ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي في عده من الاحوال المنتقلة
اهـ غنري وكتب ايضا قوله ولم يمسسني بشر اي والحال اني لعلمي اني لم
يمسسني بشر فيما مضى وبهذا التقرير يعلم ان العامل في الحال ان قيد
بحال يعلم مضيها اي سبقها ذلك العامل وجب تاويلها بما يفيد المقارنة
اهـ ع ق   اما المثبت اي اما الماضي المثبت وقضيته عدم جواز الوجهين في المنفي
نحو جا زيد وما ركب لكن تقدم عن سم ان المنفي كالمثبت ويوافقه قول بعضهم
ترك الشرح في المطول التفصيل في الماضي بين كونه مثبتا او منفيا لان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)